تقرير يكشف أرقاماً مرعبة لضحايا الحرب في الخرطوم

وزير خارجية مصر: قلقون من تدهور الأوضاع الإنسانية في السودان

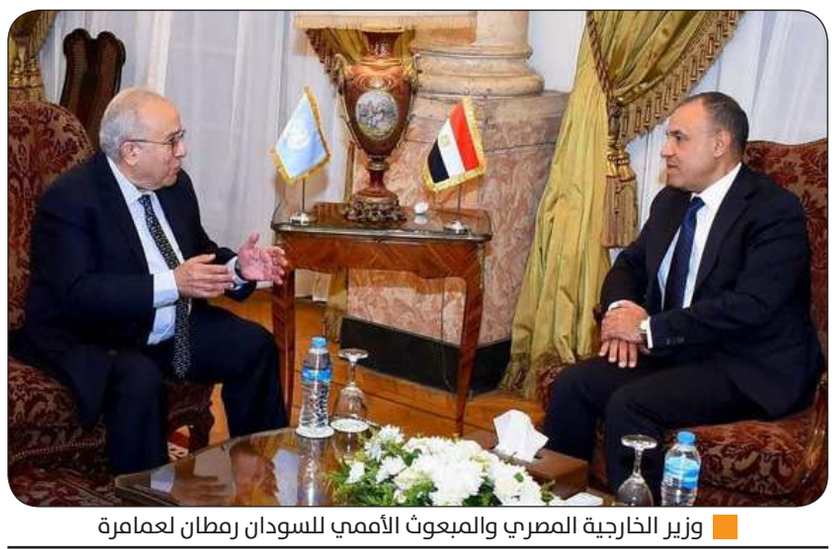
وزير الخارجية المصري والمبعوث الأممي للسودان رمطان لعمامرة

«وكالات»: أعرب وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي، صباح أمس الخميس، عن قلقه من تدهور الأوضاع الإنسانية في السودان.

جاء ذلك خلال لقائه مع المبعوث الشخصي لسكرتير عام الأمم المتحدة للسودان، رمطان لعمامرة، وذلك لبحث آخر التطورات ذات الصلة بالأزمة في السودان وسبل تجاوزها.

وصرح السفير تميم خلاف، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية، أن وزير الخارجية والهجرة أكد خلال اللقاء على حرص مصر على الانخراط بفاعلية في مختلف الجهود الإقليمية والدولية الرامية لوقف إطلاق النار وتحقيق تسوية في السودان الشقيق ورفع المعاناة عن الشعب السوداني، مشدداً على أن الهدف الأساسي للتحرك المصري هو صون مصالح السودان والحفاظ على سيادته ووحدة أراضيه.

واستعرض عبد العاطي الجهود المصرية الرامية لاحتواء التصعيد وتحقيق التهدئة في السودان، مبرزاً استضافة مصر لقمة دول الجوار للسودان في يوليو من العام الماضي، واجتماع القوى السياسية والمدنية السودانية في يوليو الماضي 2024.

وأكد وزير الخارجية المصري على حرص مصر على تعزيز التنسيق مع المبعوث الأممي لإنجاح المهمة الهامة المنوط بها، وتطلع مصر لتقديم كل الدعم للأمم المتحدة في سبيل استعادة الأمن والاستقرار للسودان الشقيق.

كما أعرب عبد العاطي عن القلق من تدهور الأوضاع الإنسانية في السودان، مؤكداً على حرص مصر على توفير الرعاية الكاملة للعدد الكبير من النازحين من السودان في مصر من خلال توفير الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الاحتياجات.

يذكر أن الجيش السوداني وقوات الدعم السريع يخوضان منذ منتصف أبريل 2023، حربا خلفت نحو 13 ألفا و100 قتيل، حسب الأمم المتحدة.

ووفق إحصائية حديثة لمنظمة الهجرة الدولية، فقد بلغ عدد النازحين واللاجئين في السودان أكثر من 14 مليون شخص، فيما تتصاعد الأزمات الإنسانية والغذائية لملايين السودانيين.

من ناحية أخرى أظهر تقرير جديد أصدره باحثون في بريطانيا والسودان، أن التقديرات تشير إلى أن أكثر من 61 ألفا قتلوا في ولاية الخرطوم خلال أول 14 شهرا من الحرب في السودان، مع وجود أدلة تشير إلى أن العدد الكلي أعلى بكثير مما سجل من قبل.

وشملت التقديرات مقتل نحو 26 ألفا بعد إصابتهم بجروح خطرة، وهو رقم أعلى من الذي تذكره الأمم المتحدة حاليا للحصيلة في البلاد بأكملها.

وتشير مسودة الدراسة، التي صدرت عن مجموعة أبحاث السودان في كلية لندن للحفاظ على الصحة وطب المناطق الحارة، الأربعاء، قبل مراجعة من زملاء التخصص، إلى أن «التضور جوعا والإصابة بالأمراض أصبحا من الأسباب الرئيسية للوفيات التي يتم الإبلاغ عنها في أنحاء السودان».

وقال الباحثون إن تقديرات أعداد الوفيات الناجمة عن كل الأسباب في ولاية الخرطوم أعلى بنسبة 50% عن المتوسط المسجل على مستوى البلاد، قبل بدء الحرب التي نشبت بين الجيش وقوات الدعم السريع في أبريل 2023.

وتقول الأمم المتحدة إن الصراع دفع 11 مليونا للفرار من منازلهم، وتسبب في أكبر أزمة جوع في العالم، ويحتاج نحو 25 مليون نسمة، أي نصف سكان السودان تقريبا، إلى المساعدات، في وقت تنتشر فيه المجاعة في مخيم واحد للنازحين على الأقل.

ويشكل إحصاء عدد القتلى تحديا في ظل الحرب.

ويقول باحثون إنه «حتى في أوقات السلم لا يتم تسجيل الكثير من الوفيات في السودان».

ومع تصاعد حدة القتال، تقطعت بالسكان السبل للوصول للجهات التي تسجل الوفيات، مثل المستشفيات والمشارح والمقابر، كما تسبب الانقطاع المتكرر في خدمات الإنترنت والاتصالات في عزل الملايين عن العالم الخارجي.

وتقول قائدة الدراسة ميسون دهب، المختصة بعلوم الأوبئة المديرة المشاركة بمجموعة أبحاث السودان، إن الباحثين حاولوا «رصد (الوفيات) غير المرئية»، من خلال أسلوب عينات يعرف باسم «الرصد وإعادة الرصد».

وأضافت أن هذا الأسلوب المصمم بالأساس للأبحاث البيئية استخدم في دراسات منشورة لتقدير عدد من قتلوا خلال احتجاجات السودان عام 2019، ووفيات جائحة كورونا، في وقت لم يكن يتسنى فيه إحصاء الأعداد بالكامل.

وباستخدام بيانات من مصدرين مستقلين على الأقل، بحث صناع الدراسة عن أفراد يظهرون في عدة قوائم، وكلما قل التداخل بين القوائم، زادت فرص وجود وفيات غير مسجلة، وهي معلومات يمكن البناء عليها لتقدير الأعداد الشاملة للوفيات.

وفي تلك الحالة، جمع الباحثون 3 قوائم للمتوفين، الأولى بناء على مسح للجمهور عبر منصات التواصل الاجتماعي بين نوفمبر 2023 ويونيو 2024، والثانية اعتمدت على نشطاء في المجتمع المدني و«سفراء للدراسة» لتوزيع المسح بشكل شخصي على معارفهم وشبكات تواصلهم، والثالثة جمعت من منشورات نعي على منصات التواصل الاجتماعي، وهو أمر شائع في مدن الخرطوم وأم درمان وبحري التي تشكل معا منطقة العاصمة.

وكتب الباحثون: «ما خلصنا إليه يشير إلى أن الوفيات ظلت دون رصد إلى حد كبير».

لا تشكل الوفيات التي رصدتها القوائم الثلاث سوى 5% فحسب من تقديرات إجمالي الوفيات في ولاية الخرطوم، و7% من تلك الوفيات يعزى إلى «إصابات متعمدة». وتقول الدراسة إن النتائج تشير إلى أن مناطق أخرى منكوبة بالحرب من البلاد ربما شهدت خسائر بشرية مماثلة أو أسوأ.

وأشار الباحثون إلى أن تقديراتهم لعدد الوفيات الناتجة عن العنف في ولاية الخرطوم تجاوزت 20178 حالة قتل تم تسجيلها في أنحاء السودان خلال نفس الفترة بجهود من مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة (أكليد)، وهي مجموعة معنية بمراقبة الأزمات مقرها الولايات المتحدة.

ويستند مسؤولون من الأمم المتحدة ووكالات أخرى معنية بالمجال الإنساني إلى بيانات أكليد التي تعتمد على تقارير من مصادر تشمل مؤسسات إخبارية ومنظمات معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان وسلطات محلية.

وقالت ميسون إن الباحثين لم يكن لديهم بيانات كافية لتقدير معدلات الوفيات في مناطق أخرى من البلاد أو تحديد عدد الوفيات إجمالا الذي يمكن ربطه بالحرب.

وتشير الدراسة أيضا إلى قيود أخرى، إذ تفترض المنهجية المستخدمة على سبيل المثال أن فرص كل حالة وفاة متساوية للظهور في البيانات. لكن الباحثين يقولون إن أفرادا معروفين جيدا ومن قتلوا نتيجة العنف ربما تكون احتمالات إعلان موتهم أكبر.

وقال بول شبيجل رئيس مركز الصحة الإنسانية في كلية جونز هوبكنز بلومبرغ للصحة العامة الذي لم يشارك في الدراسة إن هناك مشكلات في المصادر الثلاثة للبيانات قد تؤدي إلى انحراف التقديرات، لكنه قال إن الباحثين راعوا مثل هذه القيود في منهجيتهم وتحليلهم.

وأضاف «رغم صعوبة معرفة كيف يمكن للتحيزات المتنوعة في منهجية الرصد وإعادة الرصد تلك أن تؤثر على الأعداد الكلية، تشكل تلك محاولة جديدة ومهمة لتقدير عدد الوفيات ولفت الانتباه لتلك الحرب المروعة في السودان».

وقال مسؤول في تجمع الأطباء السودانيين بأميركا (سابا)، وهي منظمة تقدم الرعاية الصحية بالمجان في أنحاء السودان، إن النتائج تبدو مقنعة.

وقال عبد العظيم عوض الله مدير برنامج سابا لرويترز «العدد ربما يكون أكبر حتى من ذلك»، مشيرا إلى أن ضعف المناعة بسبب سوء التغذية يجعل الناس أكثر عرضة للإصابة بالعدوى.

جماعة الحوثي تهجر سكان 5 قرى وتحوّلها لمناطق عسكرية

من الحديدة في اليمن

«وكالات»: أعلنت السلطات المحلية في الحديدة أن جماعة الحوثيين كثفت مؤخرًا، من عمليات حفر الأنفاق والخنادق في مديرية الدريهمي عند الضواحي الجنوبية للمدينة الساحلية غربي اليمن.

وأكدت السلطة المحلية بالحديدة في بيان أن جماعة الحوثي أجبرت خلال اليومين الماضيين 350 أسرة من سكان خمس قرى بمديرية الجراحي، أي نحو 1750 نسمة، على إخلاء منازلهم، تحت تهديد السلاح، للشروع في الاستحداث وحفر أنفاق وبناء تحصينات عسكرية.

وأشارت إلى أن سكان تلك القرى باتوا يعيشون في العراء بعد أن هُجروا بالقوة من منازلهم ومزارعهم التي يعتمدون عليها كمصدر دخل رئيسي، في ظل تجاهل وصمت مطبق من قبل المنظمات الحقوقية المحلية والدولية تجاه هذه الانتهاكات السافرة.

وأدان البيان «عمليات التهجير القسري التي تقوم بها جماعة الحوثي لسكان عدد من القرى في المديريات الساحلية منذ نهاية أكتوبر الماضي، ضمن مسلسل جرائمها وانتهاكاتها اليومية الجسيمة لحقوق الإنسان».

يأتي ذلك بعد أيام من حديث سكان محليين وحقوقيين عن إنذارات وجهتها جماعة الحوثي لسكان منطقة المنظر الساحلية التابعة لمديرية الحوك، التي يبلغ عدد سكانها 4500 نسمة بإخلاء مساكنهم خلال 5 أيام.

وقال مكتب حقوق الإنسان في المحافظة إن الجماعة قامت بتهجير سكان قرى على خط حرض – الحديدة التابعة لمديرية باجل، كما حولت ميناء الخوبة السمكي بمديرية اللُحية إلى منطقة عسكرية مغلقة ومنعت الصيادين من ممارسة نشاطهم المعتاد.

وأوضح أن هذه التحركات تعكس حالة من التحشيد العسكري غير المسبوق في الحديدة، التي تهدف الجماعة من خلالها إلى تحويلها إلى ثكنة عسكرية كاملة.

مارين لوبان تواجه السجن والحرمان من المناصب الرسمية 5 سنوات بتهمة الاختلاس

«وكالات»: يبدو أن مستقبل زعيمة أقصى اليمين الفرنسي مارين لوبان بات على المحك، حيث طالبت النيابة العامة الفرنسية بعقوبة السجن خمس سنوات ومنع مارين لوبان من تولي مناصب رسمية للمدة ذاتها، في قضية تتعلق باختلاس أموال البرلمان الأوروبي، ما يهدد طموحها الرئاسي لعام 2027.

ووسط اتهامات بتأسيس وظائف وهمية للاختلاس، تواجه لوبان وحزبها غرامات مالية، فيما اعتبرت هذا الإجراء محاولة «لحرمان الفرنسيين من خياراتهم»، ووصف رئيس حزبها الاتهامات بأنها «انتقام سياسي».

ورغم أن عقوبة السجن المطلوبة تتضمن وقفا جزئيا للتنفيذ، ما يعني أن لوبان قد لا تدخل السجن فعليا، فإن الادعاء طلب تنفيذ عقوبة المنع من تولي المناصب الرسمية فورا، حتى في حال الطعن بالحكم، ما يضعف فرصها السياسية المقبلة.

وأثناء الجلسة، لفت المدعي العام نيكولا باريه إلى أن هذا الحكم سيمنع المتهمين، بمن فيهم لوبان و23 مسؤولا آخرون من الحزب، من الترشح للانتخابات المستقبلية. وأكد باريه أن القانون يجب أن يسري على الجميع، دون اعتبار للأهداف السياسية.

ولدى مغادرتها المحكمة، قالت لوبان في تصريحات إنها ترى في طلب الادعاء محاولة «لحرمان الفرنسيين من حرية اختيار ممثليهم»، و«لتدمير حزب التجمع الوطني». كما يواجه حزبها غرامة مالية قدرها 4.3 مليون يورو، فيما تواجه لوبان غرامة شخصية تبلغ 300 ألف يورو، وقد يتم تنفيذ الغرامات جزئيا.

وبدوره، اعتبر رئيس حزب التجمع الوطني جوردان باريلا، عبر منشور على منصة «إكس»، أن «النيابة العامة لا تتوخى العدالة، بل الانتقام من مارين لوبان»، مشيرا إلى أن الإجراءات القانونية تهدف إلى حرمان ملايين الفرنسيين من فرصة التصويت لها في عام 2027، معتبرا ذلك «اعتداء على الديمقراطية».

وتتهم لوبان إلى جانب أكثر من 20 مسؤولا من حزبها بتأسيس وظائف وهمية للاحتيال على البرلمان الأوروبي، فيما تنفي لوبان هذه التهم، مؤكدة براءتها.

إيران تضع شرطاً للتفاوض على برنامجها النووي

وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي

«وكالات»: أكدت الحكومة الإيرانية، الخميس، لمدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي، أنها مستعدة للتفاوض على برنامجها النووي، لكن ليس «تحت ضغط أو ترويع».

وذكر وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، على شبكة «إكس»، عقب الاجتماع مع غروسي، الذي يزور طهران،: «مستعدون للتفاوض وفقا لمصلحتنا الوطنية، وحقوقنا غير القابلة للتصرف، لكننا لسنا مستعدين للتفاوض تحت ضغط أو ترويع».

وأكد عراقجي أن إيران «لم تترك قط طاولة المفاوضات»، موضحاً أن «الكرة تتواجد في ملعب» بريطانيا وفرنسا وألمانيا، التي وقعت على الاتفاق النووي في عام 2015، وانسحبت الولايات المتحدة منه في عام 2018، خلال الرئاسة الأولى لدونالد ترامب (2017–2021).

وشكل عراقجي جانباً من المفاوضات التي أسفرت عن الاتفاق الذي يحد من البرنامج النووي الإيراني مقابل رفع العقوبات الاقتصادية.

كما حذر رئيس وكالة الطاقة الذرية الإيرانية، محمد إسلامي، أيضاً من إجراءات ضد بلاده، في مؤتمر صحافي مشترك مع غروسي.

وقال رئيس البرنامج النووي بشأن اجتماع الأسبوع المقبل للجنة التنفيذية للوكالة النووية: «قلنا إن أي قرار تدخلي من مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيتلقى رداً حاسماً وفورياً».

وأضاف إسلامي أنه أجرى «حواراً بناءً مع غروسي».

من جانبه، أكد مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنه من الضروري تحقيق نتائج ملموسة في هذه المفاوضات نتيجة التوترات العالمية، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس الأرجنتيني: أنا «المفضل» لدى ترامب

الرئيس الأرجنتيني خافيير ميلي والرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب

«وكالات»: قال الرئيس الأرجنتيني، خابيير ميلي، إنه «الرئيس المفضل» لدى الرئيس المنتخب للولايات المتحدة، دونالد ترامب، وأنه مع عودة الجمهوري إلى البيت الأبيض «لن يشعر بالوحدة بعد الآن».

وصرح ميلي، في تصريحات إذاعية، مساء الأربعاء، إنه أجرى يوم الثلاثاء الماضي محادثة هاتفية «ممتعة للغاية»، استمرت 11 دقيقة مع ترامب، الذي قال إن «علاقته به ممتازة».

وأضاف «هنأته على ما حققه. وأخبرته أن العالم اليوم أصبح مكاناً أفضل لأن الديمقراطيين قد هُزموا، وهو خبر ممتاز بالنسبة للولايات المتحدة وأوروبا والأرجنتين».

وتابع: «ثم أخبرني أنني لن أكون وحدي بعد الآن، وأنه سيرافقني الآن وأننا معاً سنجعل أمريكا والأرجنتين عظيمتين مرة أخرى، وأخبرني أنني رئيسه المفضل. وهذا جعلني أشعر بالفخر الشديد».

وقال ميلي أيضاً إنه «من المأمول أن تدعم الإدارة الأمريكية الجديدة الأرجنتين، لتتمكن من مواصلة المضي قدماً مع صندوق النقد الدولي في محادثات بشأن برنامج مساعدة مالية جديدة محتملة».

كما قال زعيم تحالف «لا ليبرتاد أبانزا» (الحرية تتقدم) اليميني المتطرف، إنه يعتزم «المضي قدماً في اتفاقيات تجارية أكبر مع الولايات المتحدة»، بنفس الطريقة التي تقوم بها الدولة الواقعة في أمريكا الجنوبية «بقوة مع الصين»، التي يعتزم زيارتها في مارس 2025.

ويخطط ميلي للسفر إلى فلوريدا (الولايات المتحدة) للمشاركة في مؤتمر «العمل السياسي المحافظ» (CPAC)، الذي سيعقد بين يومي الخميس والسبت في مار-إيه-لاغو، حيث يمتلك ترامب قصراً.

وكانت مصادر رسمية قد أكدت يوم الخميس الماضي، أن رحلة ميلي تهدف إلى لقاء الرئيس المنتخب، الذي سبق أن عقد معه لقاءً أول على هامش نسخة من المؤتمر نفسه في 24 فبراير الماضي، في ناشيونال هاربر بولاية ماريلاند (الولايات المتحدة)، لكنه لم يسفر عن لقاء رسمي.

وكانت حكومة ميلي، التي حددت الولايات المتحدة وإسرائيل كحليفين رئيسيين في سياستها الخارجية، قد أعربت الأسبوع الماضي عن «دعمها غير المشروط» لـ«قيادة» ترامب الذي وصفته بأنه «داعية العالم الحر والغربي والرأسمالي».

وبعد رحلته إلى الولايات المتحدة، يعتزم ميلي المشاركة في قمة مجموعة العشرين التي ستُعقد يومي 18 و19 نوفمبر الجاري في ريو دي جانيرو.